فهم نصوص السنة النبوية
بين اتباع الهوى ومتابعة الهدى
(زكريا أزون نموذجا)

د. جاسم محمد راشد

كلية أصول الدين

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة و لسلام على سيد المرسلين وعلى ه وصحبه أجمعين وبعد:

إن دراسة متأنية لأسباب الانحراف في فهم نصوص الكتاب والسنة راجعة لواحد من أربع مدارس:

المدرسة الأولى: الباطنية هؤلاء ألغوا المعاني الظاهرية للنصوص وحولوا النصوص إلى رموز، وجعلوا مهمة فهمها وإدراك معانيها من حق الإمام المعصوم، فهو وحده القادر على ذلك، وبذلك عطلوا النصوص، فهي حكر على ذلك الإما .

الدرسة الثانية: الظاهرية، هؤلاء اقتصروا على ظواهر النصوص فضاق منهجهم عن استيعاب مقاصد الشريعة، وبذلك عطلوا روح الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان.

المدرسة الثالثة: العقلية وهذه المدرسة حكمت الأصول الكلامية، وجعلوا العقل حاكما على النصوص فردوا كثيرا من نصوص الكا ب والسنة بحجة عدم انسجامها مع عقولهم.

المدرسة الرابعة: مدرسة المشككين، وهذه المدرسة تقوم على إثارة الشبهات على السنة النبوية سندا ومتنا، متبعين بذلك الهوى ، وإن قالوا نريد الهدى، وهذا البحث مناقشة لأحد أتباع هذه المدرسة، التي بالغت في إتباع الهوى والاستخا ف بالآخرين ، من خلال زكريا أزون في كتابه جناية البخاري) ، الذي اختار مجموعة من أحاديث الرسول ﷺ في صحيح الإمام البخاري وأبطلها بفهمه القاصر واتباعا للهوى ، ولمعالجة هذا الموضوع المهم والخطير لا بد أن نقف أمام المحاور الآتية:

المبحث الأول: ضوابط فهم الحديث النبوي الشريف .

المبحث لثاني : أمثلة من التأويل الباطل والتفسير الخاطئ لنصوص الحديث نبوي ، من خلال زكريا أزون وكتابه جناية البخاري.

و أود أن أشير إلى أن الرد على أوزون و مناقشته ، ، عت على وجه الإجمال لا التفصيل، وذلك لأمرين مهمين:

الأول : الظن الذي يشبه اليقين على أن الرجل مشكك لا مستشكل .

الثاني : هذا الرد يتناسب مع طبيعة البحث فهو موجز فمادته لابد أن تكون كذلك ، والرد أيضا جاء على جه تمثيل والتأصيل ، لا على جهة التعقيب لكل شيء أورد ، وتلك الأمثلة مختارة من بعض فصوله، واستنتاجاته الخاطئة.

أما الخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الا حث.

والله أسأل التوفيق والسداد.

المبحث الأول
ضوابط فهم الحديث النبوي الشريف

إن لكل خطاب مقصد وغ ة ولا يمكن فهمه إلا من خلال وابت تحف بالخطاب ولها علاقة مه ة جدا بخلفية المتكلم وفكرته التي يقصدها فلا يمكن ن فهم الخد اب مجردا عن تلك القرائن .

فالعقل في ميزان الشرع مرتبط بالنقل والنص ، ومقيد بقيوده وضوابطه وشر طه حتى يمكن الإفادة منه في مجال فهم النصوص و تفسير ه ، والشواهد من القرآن الكريم كثيرة على ذلك منها قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾) وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾) فقد دعت الآية الأولى إلى وجوب التدبر في النصوص القرآنية، ولا يمكن ذلك إلا باستخدام العقل والنظر والتأمل، وفي الآية الثانية دلالة عظيمة على دور العلماء في استخراج الأحكام الشرعية بواسطة الاجتهاد من خلال النظر والتأمل في النصوص. . وقال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ' وتدبر الآيات يكون بفهم معانيها ليتم العمل بها.

يقول الشاطبي: العقل إذا لم يكن متبعا للشرع لم يبق له إلا الهوى والشهوة وأنت تعلم ما في اتباع الهوى وانه ضلال مبين، .

وقال في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ ﴾ ' ، وتأملوا هذه الآية فإنها صريحة في أن من لم يتبع هدى الله في هوى نفسه فلا احد أضل منه وهذا شأن المبتدع فانه اتبع هواه بغير د ى من الله و د ى الله هو القرآن وما بينته الشريعة ' ، وقال د.محمد أديب صالح: إن الرأي على نوعين:

أولهم : الرأي المحمود وهو الذي يجري على موافقتي معهود العرب في لسانها وأساليبها في الخطاب مع مراعاة الكتاب والسنة وما اثر عن السلف.

الثاني: الرأي المذموم وهو الذي يجافي قوانين العربية ولا يتفق مـع الأدلـة الشـرعية وقواعد الشريعة في البيان والأحكام» .

فالشرع إذا فقد العقل لم يظهر به شيء وصار ضائعاً ضياع الشعاع عنـد فقـد نور البصر، والعقل إذا فقد الشرع عجز عن أكثر الأمور عجز العين عنـد فقـد النـور فالعقل كالبصر والشرع كالشعاع .

وقد اهتم العلماء الأصو يون والمفسرون بشروط الاجتهاد فـي تفسـير الـنص ومعرفة دلالته وما يحمل عليه اللفظ وما لا ي مل.

يقول الإمام الغزالي رحمه الله تعالى: التفسير بالرأي جائز إلا في موضعين: أن يكون التفسير بالهوى أو أن يكون للمفسر في موضوع الآية رأي معين، وله ميل إليه بطبعه، فيتأول النص القرآني على وفق هواه ورأيه ليحتج به على تصحيح غرضه ومـا يجنح إليه» .

وبين ا رطبي عندما تحدث عن تفسير القرآن بالرأي المذموم: نوعين مما ينهى عنه في التفسير الأول : تفسير من يتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ليحتج على تصحيح غرضه، والثاني: من يسارع إلى تفسير القرآن بالظاهر من غير استظهار للسماع، فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني من غير فهم منضبط كثر غلطه ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، وقال والنقل والسماع لابد له منه في ظاهر التفسير أولا : ليتقي به مواضع الغلط ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط» . وقال أيضا: من قال بمـا سنح في وهمه وخطر على باله من غير استدلال عليه با صول فهو مخطـئ وإن مـن استنبط معناه بحمله على الأصول المحكمة المتفق على معناها فهو ممدوح» [1] .

فأحاديث النبي ﷺ من الوحي لا يمكن ان يفهمها رجل ليس له هذه الصنعة وهذا الفهم لذلك لابد من ضوابط لفهم أحاديث النبي ﷺ لكي يكون الفهم فهما صحيحا دقيقا بعيدا عن الزلل والشطط والهوى.

وقد أطنب ابن قيم الجوزية رحمه الله، في بيان الرأي الباطل بأنواعه والمحمود بأنواعه ومثل لكل نوع ونقل أقول العلماء في ذلك [2] .

لذلك حدد العلماء مجموعة من الضوابط التي لابد منها لفهم الحديث النبوي، أجملها الشيخ القرضاوي وهي كما يأتي :

- فهم سنة في ضوء القرآن الكريم.
- جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.
- الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث.
- فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها.
- التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث.
- التفريق بين الحقيقة والمجاز في فهم الحديث.
- التفريق بين الغيب والشهادة.
- التأكد من مدلولات ألفاظ الحديث[٣] .

فليس كل من هب ودب يستطيع أن يلج ميدان تأويل النصوص والغوص في أعماقها لاستخراج مقاصدها وبناء الأحكام عليها، بل لابد له من أدوات وعدة وتجرد عن الهوى.

فإلغاء تلك الضوابط وعدم تحقيقها في فهمنا للنص النبوي يوقعنا بمشكل التكذيب والإنكار للسنة النبوية ويجعل أفهامنا مناقضة لما تدل عليه السنة عند المحققين من العلماء، ومن هاهنا حذر العلماء من الدخول في باب التصحيح وعدمه والتأويل وبيان مدلولات الألفاظ من غير الدراية بأصول العلماء التي يرجعون إليها عند تعارض الأدلة.

فلا يجوز لعالم أو طالب علم رد حديث النبي ﷺ بعد ثبوت صحته، من غير دليل، ومن رده بغير ذلك سقطت عدالته.

قال العالم الجليل إسحاق بن راهويه: «من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر»[٤] .

قال عز وجل : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا (٣٦)﴾ قال علي ﷺ هذه الآية كافية من عند رب العالمين في أنه ليس لنا اختيار عند ورود أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ وأنه من خير نفسه في التزام أو ترك أو في الرجوع إلى قول قائل دون رسول الله ﷺ فقد عصى الله بنص هذه الآية فقد ضل ضلالا مبينا وأن المقيم على أمر سماه الله ضلالا لمخذول»[٥] .

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر: ليس أحد من علماء الأمة يثبت عنده حديث عن رسول الله ﷺ بشيء ثم يرده إلا بادعاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع أو عمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك بغير ذلك لسقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما وقد أعاذهم الله تعالى من ذلك . قال ابن الوزير: التكذيب لحديث رسول الله ﷺ مع العلم أنه حديثه كفر صريح» [٦] .

وهناك ظاهرة تمثل عائقا كبيرا أم م معرفة الحق وسلوك سبيل الهدى إلا وهي اتباع الهوى وعدم متابعة الهدى، ، هي مما حذرنا منها ربنا سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز ونفرنا م . ا اشد تنفير ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ ﴾ [٧] . وكشف المفسرون عن عظيم هذا المعنى وخطورته عند تفسيرهم لهذه الآية الكريم .

قال الماوردي: فيه ثلاثة أقاويل:

أحدها: أفر يت من اتخذ دينه ما يهواه، فلا يهوى شيئاً إلا ركب .

الثاني: أفرأيت من جعل إلهه الذي يعبده ما يهواه ويستحسنه، فإذا استحسن شيئاً وهو به اتخذه إلهاً، قاله عكرمة، قال سعيد بن جبير: كان أحدهم يعبد الحجر، فإذا رأى ما هو أحسن منه رمى به وعبد الآخر.

الثالث: أفرأيت من ينقاد لهواه انقياده لإلهه ومعبوده تعجباً لذوي العقول من هذا الجهل [٨] .

وقال البيضاوي: ترك متابعة الهدى إلى متابعة الهوى فكأنه يعبده، وقرئ آلهة هوا)» [٩] .

وقال الإمام الرازي: يعني تركوا متابعة الهدى وأقبلوا على متابعة الهوى فكانوا يعبدون الهوى كما ي بد الرجل إلهه، وقرئ ﴿ **آلهته هَوَاهُ** ﴾ كلما مال طبعه إلى شيء اتبعه وذهب خلفه، فكأنه اتخذ هواه آلهة شتى يعبد كل وقت واحداً منها» [١٠] .

وقد بلغ بأصحاب هذه المدرسة من الضلال وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ حتى قال احدهم لأتباعه: هذه مجموعة من الأحاديث خذوها وأتحدا م أن تجدوها في كتب السابقين واللاحـ ن ، فقالوا أين نجدها يا شيخ، قال: حدثني بها رسول الله ﷺ مباشرة من

غير واسطة في اليقظة، وهذا انحراف ما بعده انحراف وضلال ما بعده ضلال، وكانت هذه المدرسة سببا في ضلال كثير من أبناء المسلمين.

وقد بلغ بأحدهم تضعيف حديث النبي ﷺ الذي رواه ابن عمر قال فيه قال رسول الله ﷺ «**لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين**»[1] . وقد صححه الشيخ الألباني. فقال هذا الحديث موضوع كيف يكون صحيحا وأنا لدغت من جحر واحد أكثر من مرة.

وهؤلاء لا ضابط يضبطهم، ولا حد يحدهم غير اتباع الهوى والحقد على الإسلام والمسلمين. وهذا الحديث معلوم عند العلماء خبر في معرض الإنشاء، أي لا ينبغي للمؤمن أن يقع في الخطأ مرتين.

قد يؤدي الغلو في التمسك بالظاهر وإهمال المعاني إلى التقصير باللفظ عن عمومه أو تحميله فوق ما أريد به مما يترتب عليه الوقوع في أخطاء أثناء استنباط الأحكام[2] . وهذا يتنافى مع محبة الرسول ﷺ ، ومع الاتباع الصادق له.

قال الحافظ ابن حجر: «محبة الرسول على قسمين كما تقدم ويزاد أن لا يتلقى شيئا من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ولا يسلك إلا طريقته ويرضى بما شرعه حتى لا يجد في نفسه حرجا مما قضاه ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرها»[3] .

المبحث الثاني
أمثلة من كتاب زكريا أوزون

قبل أن نضرب أمثلة من ذلك الكتاب نريد أن نقف مبينين منهج أوزون، ومأخذه الذي استقى منه فنقول:

حاول أزون من خلال فهمه القاصر أن يضعف أحاديث في صحيح الإمام البخاري وليس له ي مستند علمي يعتمد عليه غير الاعتماد على عقله واتباعا لهوى، وسوف اعرض لمنهج أوزون في كتابه ليتسنى لنا معر ة منهجه الانتقائي وكيف سار به، وهل اتبع المنهج العلمي كما يدعي أم اتبع هواه وجعله حاكما على النصوص ، ولن أقف طويلا أمام الرد على كلام ؛ لأنه ليس له مستند علمي يعتمد عليه، وكذلك الغاية هي ضرب الأمثلة على ضلال العقول وانحرافها إذا أعمى الحقد أبصارها، وملئ الهوى

أجوافها، ولن أنقل أقوال العلماء في شرح الحديث، للطعن في أحاديث النبي ﷺ ، ونقلتها، لأنه ليس ممن يستشكل المعاني وإنما هو ممن يشكك في أصل ثبوت النص.

سمى أوزون كتابة جناية البخاري، وهذه التسمية أخذها من شيخه عبد الجواد ياسين في كتابه العقل الفقهي وهو يتكلم عن تدوين الحديث في زمن النبي ﷺ فقال: تلك في ر ينا هي الجناية الكبرى على الدين جناية التاريخ على النص التي لخصها النبي بعبارته الموجزة ع ض لال الأ م بما اكتتبوا من الكتاب مع كتاب الله ، وهو يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري من كتب غير القرآن شيئا فليمحه ، وهذا من أهم دعاوى المستشرقين والحاقدين بأن الحديث لم يدون في زمن النبي ﷺ ، بل دون في عهد عمر بن عبد العزيز ﷺ ، لذلك هم يشككون بصحة الحديث وانه من قول صحابة والتابعين وليس من قول النبي ﷺ ، وهذه المسألة قد أشبعها العلماء بحثا وتمحيصا، فقد ورد عن النبي ﷺ الأذن بالكتابة، وثبت عنه انه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: **اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج مني إلا الحق**» [٤] ، وكانت عنده الصحيفة الصادقة والتي آلت بعد ذلك إلى حفيده عمرو بن شعيب فكان يحدث منها، وكذلك صحيفة علي بن أبي طالب، وصحيفة معاذ، وما كتب لأبي شاه [٥] ، ومراسلاته للملوك والأمراء، والمواثيق التي كتبت على عهده ﷺ ، كل ذلك يدل على وجود الكتابة زمن النبي ﷺ .

أما أدلة النهي فمدارها على حديث أبي سعيد الخدري قال ال رسول الله ﷺ **لاَ تَكْتُبُوا عني شَيْئاً إلا القرآن فَمَنْ كَتَبَ عني شَيْئاً غير القرآن فَلْيَمْحُهُ**» [٦] . وحادثة سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ الذي جمع السنة واستخار الله ثم احرق ما جمع.

فيمكن الجمع بين أدلة النهي وأدلة الجواز فنقول: بان النهي كان عاما والإذن ان خاصا، بدليل أن الصحابة الذين كتبوا السنة كانت أسمائهم معلومة، فقد أذن النبي ﷺ لمن أمن منه أن لا يختلط عليه القرآن مع السنة، ويمكن أن نقول أيضا: بان النهي أنما كان عن كتابة القرآن والسنة في صحيفة واحدة، أي لا تكتبوا عني غير القرآن في الصحيفة الواحدة، ومن كتب عني غير القرآن شيئا فليمحه، ولا تستوجب هذه المسألة كل ما أثير حولها من الحاقدين والمستشرقين وأذنابهم ليجعلوها معول هدم وطعن في السنة النبوية.

أما وصف الكتاب قد قسم أوزون كتابه إلى مقدمه وثمانية فصول وخاتمـ . ، وجاء في مئة وستين صفحة من القطع الصغير.

أما المقدمة فقد صب فيها كل ما يمكن أن يضعه من التشكيك والطعن والاستخفاف بالإسلام والمسلمين فقال في مقدمة كتابه: إن إشكالية الحديث النبوي من أهم وأعقد الأمور في الدين الإسلامي، والبحث فيها يتطلب جرأة مدعومة بالعلم والحجة والبينة نظرًا لحساسيتها.

وإذا كان ما في صحيح البخاري) محاطًا بالهالة والقدسية فإن إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل هو ما تم السعي إليه في هذا الكتاب الذي جاءت أبحاثه مبسطة مركزة مباشرة وبعيدة عن التعقيد والتكرار والاستطراد الذي اتصفت به معظم كتب التراث» [٧] .

أولا: أما كون صحيح الإمام بخاري والإمام مسلم محاطان بالهالة كما يدعي أوزون فليس لأنهما اشترطا الصحيح من الأخبار في كتابيهما فقط، وإنما لإجماع الأمة على أنهما أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى، فمكانة الصحيحين جاءت، من إجماع الأمة على ذلك، فلا نترك إجماع الأمة لأمر رجل لا نعرف مسلم هو أو مدعي؟.

ثانيا: لا ادري من أين جاء أوزون بهذا الوهم والادعاء على الحديث النبوي بأنه يعد إشكالية في الدين الإسلامي، فلا أشكال بين المسلمين – والحمد لله – في الحديث النبوي الشريف كما يزعم أوزون، بل الحديث النبوي حجة عند جميع المسلمين بكل طوائفهم السنة والشيعة والمعتزلة والزيدية والخوارج) ومذاهبهم الثمانية الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإباضية والإمامية) وهو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ويمكن لأوزون أن يفتح أي كتاب من كتب أصول الفقه ليقف على هذه الحقيقة.

ثالثا: لا يوجد اشد وأحرص من المحدثين في نقل حديث النبي ﷺ وتمحيصه فلم تأخذهم في الله لومة لائم، قال إسماعيل بن أبي أويس سمعت خالي مالكا يقول إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئا وإن أحدهم و ائتمن على بيت مال لكان به أمينا لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم عند بابه» [٨] .

وقال إسحاق بن محمد الفروي : سئل مالك أيؤخذ العلم ممن ليس له طلب ولا مجالسة فقال لا فقيل أيؤخذ ممن هو صحيح ثقة غير أنه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث به فقال لا يكتب العلم إلا عمن يحفظ ويكون قد طلب وجالس الناس وعرف وعمل ويكون معه ورع» [٩] .

ومن يرجع إلى كتب الرجال والعلل ويقر شروط المحدثين في قبول الحديث ورده يدرك تماما حرص المحدثين على صون حديث النبي ، وانه لا كمال إلا لله و لا عصمة إلا رسوله ﷺ أما ما عدا ذلك فلكل أمام الشروط سواء من حيث المراجعة والمناقشة، قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر ﷺ» [١٠] .

فهذا الوهم والإشكال لا يوجد إلا في عقل أوزون وسلفه من المستشرقين، وغيرهم ، بل أطبق الباحثون الغربيون المنصفون أن علم الحديث وشعبه المعرفية، كل ذلك من خصائص هذه الأمة، فكانت علوم الحديث المنهج الأمثل التي اتبعها المصنفون في مختلف الفنون، لتحقيق علومهم.

أما الفصل الأول فقد جعله في زبده الكتاب وقال فيه: الحديث النبوي أمر شائك وعر مملوء بالمصاعب ومحفوف بمخاطر لتكـ يـر وصيحات الخروج عن الدين والمـ ة» [١١] . وهذا ما لم يقل به احد قبل الأب أوزون الذي ادعى انه مسلم وان غيرته على الـ سلـ ين دفعته إلى ذلك لإنقاذ لدين من إمام المحدثين.

أما كون الحديث النبوي شائك وعر، ذلك لأنه لا يفهمه إلا أهله والمشتغلون به وليس الدخلاء والجهلاء الذين أعمى الله أبصارهم واغفل الله قلوبهم أم على قلوب أقفالها ، بل نصوص الحديث النبوي بأسلوب عربي مبين في أعلى درجات الفصاحة، وبعيدة عن الغموض، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [١٢] .

وقد سـ ل أوزون في هذا الفصل مجموعة من الأسئلة التي توضح غايته من تأليف كتابه فقال: وقبل البدء في الدخول إلى فصول وموضوعات الكتاب، نطرح على مائدة البحث الأسئلة الأساسية التالية:

س : هل الحديث النبوي وحى منزل؟

س ' : هل الحديث النبوي مصدر تشريع؟

س ٤: هل الحديث النبوي مقدس؟

س ٥: هل يفسر الحديث النبوي القرآن الكريم؟

س ٦: هل كل رواة الحديث النبوي من الصحابة عدول ثقات؟

س ٧: هل يوافق الحديث النبوي كما وردنا المعطيات العلمية والنظم والأعراف السائدة اليوم؟

س ٨: هل وحد الحديث النبوي كما وردنا الأمة وطورها؟

س ٩: ماذا نأخذ من الحديث النبوي؟

س ١٠: هل وفق الإمام البخاري في صحيحه؟! .

ومن خلال هذه المقدمة وهذه الأسئلة ترتسم الصورة واضحة عن الرجل وعما يريد أن يقوله ويسعى إليه ، وفي كل أجوبته على هذه الأسئلة اتصفت إجابته بالتشكيك والطعن والاستخفاف واتباعا لهوى، فقد قال: على سبيل المثال في الجواب عن السؤال السابع: من يدرس التاريخ الإسلامي حياد وموضوعية ويقف على حال المسلمين اليوم ببحث وتأمل ليستنتج ما ينتظرهم من مستقبل، يدرك تماما أن الحديث النبوي لعب دورًا رئيسيًا فى تقسيم الأمة وتضارب آرائها وأفكارها ومذاهبها بحجة التعددية، تلك التي يغلب عليها طابع الطائفية والقبلية والعصبية والتي لا تقبل الطرف الآخر أو تعترف به وإن زعمت غير ذلك. والأحاديث المنسوبة بما فيها من معطيات على الصعيد الفكري والسياسي والاجتماعي أدت إلى تخلف الأمة وتواكلها وإيمانها بالخرافة لحلول مشاكلها العالقة عوضًا عن العمل والعلم.

وعلى الرغم من الصيحات التي تظهر هنا وهناك في بعض الكتب وعلى كل شاشات التلفزة لتتحدث عن مكانة العمل والعلم فى معطيات الحديث النبوي فإنها لا تتعدى على أرض الواقع الشعارات والأقوال الرنانة»[٣] .

هكذا يعتقد ويدعي أنه مسلم يغار على الأمة ويريد أن يخرجها من البخاري، أما في جواب سؤاله عن عدالة الصحابة، قد اختار ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ وهم السيدة عائشة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص ﭫ ، لأنهم أكثروا النقل عن النبي ﷺ ، ليصب جام غضبه وحقده على الإسلام والمسلمين من خلالهم من غير دليل ولا حجة، وهو يقلد بذلك أبا رية وشبهاته في كتابه أضواء على السنة ، وقد رد العلماء على

شبهات أبي رية، منهم العلامة المعّلمي في كتابه: (الأنوار الكاشفة)، والشيخ مصطفى السباعي في كتابة السنة وحجيتها)، وفيها من العلم والأدلة ما يكفي، ولا مجال لاستعراضها في هذا البحث، ولو كلف أوزون نفسه ورجع إليها لتجنب كثيرٍ من السقطات التي وقع بها كما وقع بها سلفه أبو رية.

أما الفصل الثاني فقد قال فيه البخاري والقرآن، واختار من ذلك ثلاثة مواضع هي: أحاديث أسباب النزول وأحاديث النسخ والأحاديث القدسية لجعلها منطلقاً للطعن، ومنفذاً للتشكيك فقال: حديث عمر بن الخطاب، أن رجلا من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين! آية فى كتابكم تقرؤونها، لو علينا، معشر اليهود، نزلت!! لاتخذنا ذلك اليوم عيدا، قال: أي آية؟ قال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم، والمكان الذي نزلت فيه على النبى ﷺ وهو قائم بعرفة، يوم جمعة[٤] .

قال أوزون: الشرح والمناقشة يقال أن الرجل المعنى من اليهود في الحديث هو كعب الأحبار قبل أن يسلم. ويتضح من ذلك الحديث عدم وجود أي قول أو رأى أو تعليق صادر عن الرسول الكريم ﷺ، وأن المتحدث هو الصحابي الجليل عمر بن الخطاب، وأن صاحب الرأي حول تلك الآية – التي لا يفتأ السادة العلماء تكرارها – هو كعب الأحبار، حسب كتب الأثر والتفسير السائدة[٥] . وعليه فإذا كانت تلك الآية تكفي معشر اليهود حسب نص الحديث فإن ذلك شأنهم أو شأن حبرهم ولا علاقة لذلك بالمسلمين من قريب أو بعيد.

ومنطق الأمور أن تكون هذه الآية نهاية التنزيل الحكيم لأنها تدل على اكتمال الدين وإتمام نعمة الله – عز وجل – ورضاه ولا يعقل أن ينزل بعدها أية أحكام أو تعليمات أو تشريعات جديدة لتكون ناسخة لها[٦] .

أبى أوزون إلا أن يظهر عبقريته العلمية في هذا الحديث ليقول، إن هذا الحديث ليس من قول الرسول، وما علم أن كتب الأحاديث نقلت لنا المرفوع والموقوف والمقطوع، ثم هذه حادثة نقلها الإمام البخاري ليثبت لنا أهمية هذه الآية العظيمة، على لسان رجل غير مسلم.

أما قوله: (منطق الأمور أن تكون هذه الآية نهاية التنزيل)، لم يقل احد من العلماء أن هذه الآية هي آخر آية نزلت لكنها من أواخر ما نزل من القرآن، ثم أن الآية تدل على الكمال، ويمكن أن نقف أمام هذا الأمر من خلال النقاط الآتية:

أولا: الخلاف في أول ما نزل وآخر ما نزل من الذكر الحكيم لا يترتب عليه حكم عقائدي، وإلا لبينه رسول الله ﷺ .

ثانيا: لا خلاف بين العلماء على أن آية اليوم أكملت لكم دينكم نزلت في حجة الوداع، يوم عر ة وفي يوم الجمعة وهذا ما أكده سيدنا عمر ولم يقل أنها آخر آية نزلت.

ثالثا: حاول أوزون من خلال سرد الأحاديث الأخرى أن يضرب النصوص بعضها مع بعض موهما أنها متعارضة، فنقل حديث ابن عباس ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ [٧] . هي آخر ما نزل وما نسخها شيء.

وهذا الحديث جواب لسعيد بن جبير الذي رحل إلى ابن عباس يسأله عن هذه الآية التي اختلف فيها أهل الكوفة فوجد الجواب عند ابن عباس ولم يقل له ابن عباس أنها آخر آية نزلت، وإنما أخر ما نزلت من الأحكام.

رابعا: حاول أوزون أن يتعالم على القارئ فقال: ومع ذلك فإن الإمام البخاري يورد لنا قولا مخالفا آخر نطلب من الأخ القارئ متابعته معنا ، فينقل رواية البراء بن عازب بقوله: آخر سورة نزلت براءة وآخر آية نزلت يستفتونك ، والعلماء على أن آخر سورة من السور وآخر آية خاتمة للسور [٨] .

وهذا ما يؤيده ما نقله البخاري بلفظ عن البراء ﷺ قال آخر سورة نزلت كاملة براءة وآخر سورة نزلت خاتمة سورة النساء يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة» [٩] . ولا يوجد تعارض في النصوص وإنما التعارض في عقل أوزون فقط.

خامسا: لا خلاف بين العلماء على أن آخر آية نزلت على النبي ﷺ هي آية الربا نقل البخاري عن ابن عباس ﷺ : أن آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا» [١٠] .

أما الفصل الثالث : فقد جعله في البخاري والرسول، واختار حسب تقسيمه المواضع الآتية الرسول والرأي الآخر، الرسول والغزو، الرسول وتطبيق الحدود، الرسول وتأثير الآخرين» [١١] .

فنقل تحت عنوان الرسول والرأي الآخر: أحاديث البخاري في قتـل النبـي ﷺ لكعب بن الاشرف وقتل أبي رافع، وقال: «النتيجة: يتضح تمامًا من الأحاديـث الثلاثـة الواردة سابقًا أن الرسول الكريم قد أمر بالتصفية الجسدية للمعارضة الفكرية له؛ وهو أمر لا يمكن قبول نسبته إلى المصدر الذي أرسل رحمة للعالمين والذي عفا عمـن حـاول قتله، فما بالنا بمن خالفه الرأي والرؤيا».

وإن من نفذ تلك الأعمال – ونسبها إلى الرسول الكريم – كان مفعمًـا بالعصـبية والطائفية والقبلية التي لم تلبث إلا أن ظهرت – بعد انتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى – في معارك وفتن طاحنة كموقعتي الجمل وصفين وموقعة الحرة وغيرها، وإذا كان الإمام البخاري قريب عهد من تلك القبلية والعصبية ولم يجد في تقبل تلك الأحداث وإثباتها فـي صحيحه أية غضاضة، فعلينا رفض قبولها كسنة نبوية في أيامنا المعاصـرة واعتبارهـا حوادث تاريخية سياسية لا علاقة للدين الحنيف بها»[٢].

حاول أوزون الطعن بأحاديث النبي ﷺ بتخرصاته وتخيلاته ولم يقـرأ التـاريخ والسيرة النبوية العطرة ليقف على الحق فعندما وصل النبي ﷺ إلى المدينة قـام بثلاثـة أعمال مهمة هي: بناء المسجد والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وكتاب الموادعـة او الوثيقة كما سماها المؤرخون. وهذه الوثيقة نظمت العلاقات، وحددت الحقوق والواجبـات لأهل المدينة بكل تفاصيلها ومنها العلاقة مع اليهود الذين أشفق عليهم أوزون ومن بنـود تلك الوثيقة انه من ارتكب إثما فلا يوقع ذلك إلا بنفسه، فبقي كعب بن الاشرف يحـرض الناس على قتل النبي ﷺ وعلى المسلمين، ولم يلتزم بالعهد الذين بينه وبين النبي ﷺ، فقـد نكث بالعهد وغدر فاستحق ذلك ولاسيما والمدينة في صراع مع المشركين جميعا، فوجود مثل كعب ومن معه يحرضون الناس على المسلمين في السر والعلن كان على النبـي ﷺ أن يجعل لهم ردعا[٣].

ثم إن اليهود أهل غدر بالعهود والمواثيق فلما غدروا عهدهم أمر النبي ﷺ بقتـل كعب الذي يشتم النبي ﷺ يحرض الناس على المسلمين، روى الإمام البخاري أن رسول اللَّهِ ﷺ قال: «**من لِكَعْبِ بن الأشراف فإنه آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ** فقال محمد بن مَسْلَمَةَ أنا» ففزعت اليهود إلى النبي ﷺ فقالو: يا رسول الله طرق صاحبنا ليلا فقتل فدعاهم إلـى أن يكتب بينه وبينهم كتاب وهو الكتابة الثانية للكتاب مع اليهود لأن النبـي ﷺ كتـب معهـم

الكتاب أول قدومه المدينة ثم جدده بعد قتل كعب بن الاشرف وما كان للنبي ﷺ أن يقتل كعب لولا أن بينه وبينهم ذلك الكتاب، وهذا ما تفعله الدول المتقدمة اليوم مع الخونة والمنافقين، المتآمرين على سلامة وحدة بلاد، ولا يعطون للمواطنة حقها، والتي يتغنى بها أوزون فما كان ذلك منقصة عنده قديما فهو مدنية وحضارة اليو .

وقال في الغزو: عن أبى هريرة ﷺ : أن رسول الله ﷺ قال: **بعثت بجوامع الكلم، ونصرت بالرعب، فبينا أنا نائم أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي**)»[٤] .

قال أوزون: لا عجب أن يؤيد الرسول الكريم بالحكمة والموعظة وبليغ القول (جوامع الكلم) ولكن أن ينصر بالرعب عوضًا عن الخشوع والمحبة؛ وأن يؤتى بمفاتيح الخزائن عوضًا عن مفاتيح الاتباع والإيمان، فإن ذلك يجعلنا نصف تلك الأحاديد – كما ذكر بعضهم – بالأحاديث الأموية لا النبوية) التي تنبض بتبرير ساسة الانتشار والتوسع والسيطرة»[٥] .

لم يستطيع أوزون أن يخفي حقده على الإسلام والمسلمين حينما غير التاريخ وانتقل إلى ما حدث بين الصحابة في موقعه الجمل والحرة لينعتها بالعصبية والقبلية ولو كان مسلما ومنصفا كما يدعي لضرب مثالا بحروب الردة وهي قبل موقعه الجمل والحرة ولكن لابد أن يظهر بعض احاقده وشكوكه على سقطات لسانه وان تظاهر بالإيمان والغيرة على الدين حاول أوزون أن يطعن بالتاريخ الإسلامي للدولة الأموية كلها من خلال حديث النبي ﷺ **نصرت بالرعب**» ونعتها بأنها أحاديث أموية وليست نبوية ولا ادري أي علاقة بين هذا الحديث وبين الدولة الأموية.

ولم يخفِ أوزون حقده على الإسلام والمسلمين وعلى الفتح الإسلامي أيام الدولة الأموية التي أدخلت اغلب أوروبا تحت حظيرة الإسلام وعقد معاوية لواء ليزيد لغزو القسطنطينية ولذلك سمى هذه الأحاديث بالأحاديث الأموية بدل الأحاديث النبوية وقال لتبرير سياسة التوسع والانتشار والسيطرة وقد تجاهل أوزون عن قصد أو غير قصد أن الإسلام جاء لإنقاذ الناس من ظلم الكنيسة وطغيان اليهود وحرر الناس من عبادة الناس إلى عبادة رب الناس .

وتحت عنوان الرسول وضحايا الحرب: نقل حديث أَبِى سَعِيدٍ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ ﷺ إلى النبي ﷺ بِذُهَيْبَةٍ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الأَرْبَعَةِ؛ الأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ، ثُمَّ الْمُجَاشِعِيِّ وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الْفَزَارِيِّ وَزَيْدٍ الطَّائِيِّ، ثُمَّ أَحَدِ بَنِى نَبْهَانَ وَعَلْقَمَةَ بْنِ عُلاثَةَ الْعَامِرِى، ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلابٍ، فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ وَالأَنْصَارُ. قَالُوا: يُعْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا، قَالَ: **إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ** . فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ نَاتِئُ الْجَبِينِ كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقٌ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ! فَقَالَ: مَنْ يُطِعْ اللَّهَ إذا عَصَيْتُ، أَيَأْمَنُنِي اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الأرض فَلا تَأْمَنُونِي . فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتْلَهُ، أَحْسِبُهُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، فَمَنَعَهُ. فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: أن مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا، أَوْ في عَقِبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ القرآن لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنْ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإسلام وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ[٦] .

وقال عقب هذه الرواية: ورد ذلك الحديث في صحيح البخاري في أكثر من موضع (كتاب) وعلى الرغم من أن الراوي نفسه – أبو سعيد الخدري – فقد اختلف لمتن في كل رواية؛ فمرة يتحدث عن ذهبية أرسلها الإمام على إلى الرسول ومرة يتحدث عن قسمة عامة، ومرة يذكر اسم المعترض على القسمة بأنه ذو الخويصرة وأخرى يصفه بأنه رجل غائر العينين، ومرة يؤكد قول الرسول بضرورة قتلهم (من اعتبروا الخوارج) ومرة لا يذكر حكم قتلهم وكأن فتوى القتل وحياة الناس أمر عادى جدًا يمكن إسقاطه![٧] . ويبدو أن الإمام البخاري لم يهتم بمراجعة تلك الروايات والتنسيق بينها في كتب صحيحة... ليعتمد أدقها؛ ويظهر الحديث غضب واعتراض قريش والأنصار على توزيع وقسمة الرسول حيث كان جوابه لذلك بقوله: (إنما أتألفهم) ويبدو أن ذلك الرجل الغائر العينين كان أكثر جرأة في طرحه حيث طالب الرسول صراحة بتقوى الله والعدل في قسمته[٨] .

لقد اكتشف العلامة أوزون بان هذا الحديث متناقض ومختلف المتن مع أن الراوي واحد وهو أبو سعيد الخدري وان الإمام البخاري لم يهتم بمراجعة تلك الروايات ويأتي بما ينسجم مع عقل أوزون ولا يوجد أي إشكال في متن الحديث كما يدعي العلامة أوزون فكون بعض الروايات ذكرت اسم المعترض وهو ذو الخويصرة، والأخرى ذكرته بصفته وهو غائر العينين هل هذا تناقض كما يدعي أوزون ومعلوم بان الإمام البخاري

يأتي بالحديث ويأخذ منه الجز ء الذي يحتاجه في بناء الأحكام لان صحيح البخاري ليس كتاب تاريخ فهو ينقل الحديث ويقطعه لبناء الأحكام الشرعية ومن مناقب الإمام البخاري انه من خلال هذه الروايات وإثباتها في صحة نصل إلى كمال الخبر التاريخي. ولم يدرك صاحب الغيرة على الإسلام والمسلمين أوزون بان الاعتراض على رسول الله ﷺ خروج من الإيمان فقال تعالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ وقال ﴿ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ﴾ فلم يتوانى أوزون بان يمدح ويثني على من يعترض على النبي ﷺ بأنه بطل وأكثر جرأة وطلب الرسول صراحة بتقوى الله والعدل في القسمة.

ومهما تكن مؤشرات المعارضة واردة فقد ظهرت تمامًا زمن الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي عطّل حكم المؤلّفة قلوبهم واسترد بعض الأراضي منهم .

وقد أشفق الأب أوزون على سلفه من اليهود والنصارى الذين كان الإسلام يعطيهم سهم المؤلف قلوبهم ليحمل سيدنا عمر بأنه عطل سهمهم وحرمهم من حقه .

أما الفصل الرابع : فقد عنونه بعنوان البخاري والديانات الأخرى ، وقد انتقى سبعة أحاديث من صحيح الإمام البخاري ليجعلها محورا لطعونه وشكوكه فقال: حديث أبى ذر، قال: قال رسول الله ﷺ : **أتانى آتٍ من ربى فأخبرني** ، أو قال **بشرني** ، **أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة**. قلت وإن زنى وإن سرق؟ قال: **وإن زنى وإن سرق** .

قال: ورد ذلك الحديث بأكثر من موضع (باب) وبأكثر من رواية وفيه اختلاف في متنه مع وجود الراوي نفسه، وهو يؤكد أن الجنة ستكون من نصيب أمة النبي محمد ﷺ وإن زنى أهلها وسرقوا. كما أن الحديث يوافق ويعارض حديث الرسول القائل: **إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم**» يوافقه بأن أمة النبي محمد ﷺ هي الأمة المميزة وجزاؤها الجنة دومًا ونعم المصير؛ ويعارضه بأن من يعمل أو يقل شيئا يحاسب عليه، على عكس رواية أبى ذر التي تمنح الجنة على الرغم من السرقة والزنا! .

أخيرًا فإن ذلك الحديث يتماشى مع الحديث النبوي الذي يؤكد أن الجنة للمسلمين

حصرًا دون غيرهم ويظهر ذلك واضحًا في العبارة التالية من الحديث وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة» [٩] .

ومن شرحه لهذا الحديث تتكشف شخصية أوزون وحقده على الإسلام وأمة النبي ﷺ فقال مستخفا بان الجنة مأوى امة محمد وحدها ولو كان الرجل مسلما لفرح بذلك وان الأمة جميعا ستدخل الجنة وهذا ما نعتقده بان من مات من امة النبي ينقسمون إلى صنفين **الصنف الأول:** يدخلون الجنة بغير حساب وهؤلاء ينقسمون إلى أربعة أقسا : الأول صغار المسلمين الـ ين يموتون صغارا، والثاني: المجنون الذي اتصل جنونه بالبلوغ، والثالث: الموفقون الذين لم يحدثوا ذنبا في حياتهم، أما الرابع: فهؤلاء التائبون من ذنوبهم ولم يحدثوا ذنبا بعد توبتهم. قال تعالى ﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ﴾ .

أما الصنف الثاني: وهم الذين يموتون على لمعاصي من امة النبي ﷺ فهؤلاء ينقسمون إلى قسمين: قسم يدخل الجنة بغير حساب، برحمه الله تعالى كالصنف الأول، بشفاعة النبي ﷺ فان النبي ﷺ له شفاعة لأهل المعاصي من أمته، والشهيد يشفع لأهل بيته، وحافظ القرآن يشفع لأبويه، إلى غير ذلك ولا يشفعون إلا لمن ارتضى، فهم الصنف الأول يدخلون الجنة بغير حساب على الرغم من معاصيهم وذنوبهم، والقسم الثاني: يدخلون الجنة بعد أن يأخذوا نصيبهم من العذاب نسال الله العافية من ذلك.

فالعمل الصالح يعصم صاحبه من دخول النار، ولا اله إلا الله تعصم صاحبها من الخلود في النار .

فإذا فهمنا هذا زال الإشكال بين الأحاديث التي توجب الجنة مع المعاصي، والتي توجب العذاب مع قول لا اله إلا الله .

ثم تكلم عن حكم المرتد فقال: الحديث يظهر بوضوح أن من تـرك الإسـلام ليعود إلى دينه السمـ ي الأصلي هو مرتد كافر يجب قتله تطبيقًا لقضـاء الله ورسـوا – حسب رواية أبى وسى ومعـ – وهو يؤكد أن الإسلام هو الدين المقبول فقط، وإذا كـان الإمام البخاري يرى في ذلك الحديث تطبيقًا لحكم المرتد في الإسلام عملا بما جاء عـن الرسول ﷺ بقوله: **من بدل دينه فاقتلو** ، فإن ذلك كان يجب أن يطبق على اليهـ ي أو

لا لأنه بدل دينه إلى الإسلام حسب نص الحديث؛ حيث نلاحظ أن عبارة **من بدل دينــ)** عامة ولا تشمل المسلم فقط**!** .

أخيرًا نورد حديثًا يتطابق في مضمونه مع ما ورد في الحديث الســابق، ولكــن نهاية المرتد النصر ي فيه كانت عقوبتها من السماء .

وقال وهو مشفق على عمرو بن لحي حديث أبى هريرة، قال ا ي ﷺ : **رأيت عمـ و بن عامر بن لحيّ الخزا ي يجر قصبه في النار وكان أول من سيب السوائب .**

وقال في شرحه: (عمرو بن عامر بن لحيّ كما نجد في الحديث موعود بجهــنم يجــر أمعاءه فيها لأنه أول من ترك الإبل سائبة فلا تمنع من ماء ولا مرعــى ولا تحلــب ولا تركب تمامً ، كما هو الحال عند السادة الهندوس الذين يتركون الحيوانات كالبقر وغيرها سائبة في معظم مدن الهند. وبذلك فإن من يؤمن ويعمل على تسييب الدواب هو في النار حسب حديث أبى هرير ، أخيرًا تعرف الأخ القارئ بعمرو بن عامر بن لحى الذي بلغ في العرب من الشرف مالم يبلغه عربى قبله ولا بعده في لجاهلية، وذهب شرفه في العــرب كل مذهب حتى صار قوله دينًا متبعًا لا يخالف، وهو أول من نصــب الأصــنام حــول الـ عبة، وكان الحجاج يلبون قائلين: لبيك للهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك) لكن عمــرًا أضاف إلى التلبية عبارة: إلا شريكًا هو الملك، تملكه وما ملك) فتبعه العرب في ذلــك، وظلت تلك ي تلبية الحجاج حتى أعادها الإسلام إلى صيغتها الأولى . وقال في النتيجــة: تظهر بعض الأحاديث الواردة في صحيح البخاري أن المسلمين هم أصحاب الجنــة أمــا أهل بقية الديانات والملل (مسيحـ – يهود – هندوسـ – بوذية...) فالله أعلم بحالها ولكنها لن تدخل لجنة التي حددت حصرًا للنفس المسلم - حسب صحيح البخار - والمســلم لا يتساوى مع الكافر فلا يقتل مسلم بكافر" .

ولا أدرى هنا كيف نتجاهل وصفه تعالى لأهل الكتاب مــن يهــود ونصــارى وأحناف بأن منهم الصالح والراسخ في العلم وأن لا خوف عليهم كما في قوله الحق: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ .

يعترض أوزون على عقوبة المرتد وينكر ان يكون الإسلام هو الدين المقبول الآن، ولو كان مسلما كما يدعي لوقف على قول الله تعالى ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ

مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ فشريعة الإسلام ناسخه لما قبلها من الشرائع قال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ فكيف يدعي أوزون الإسلام ثم يتجاهل هذه الحقيقة.

ومن يقرا عبارة أوزون يدرك حقيقة الرجل حينما قال الحديث يظهر بوضوح أن من ترك الإسلام ليعود إلى دينه السماوي الأصلي وقوله: كان ذلك يجب أن يطبق على اليهودي أولا لأنه بدل دينه إلى الإسلام يدرك تماما حقيقة الرجل ما يريد أن يصل إليه فهو لا يريد تضعيف الحديث على وفق القواعد ومنهج النقد العلمي، وإنما يريد الاستخفاف والتشكيك فقط، وقد بلغ الذروة حينما أثنى على اليهودية والمسيحية والبوذية، ويطعن في الإسلام دين الله الخالد الذي تعـد الله بحفظه قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ وقوله: ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ وهو الدين المصون من التحريف والتبديل والتغير، وهو الدين المقبول عند الله سبحانه وتعالى، ولا يقبل الله عبادة على غير دين الإسلام، وهذا بنص القرآن وليس في الحديث قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [٢] .

وقد أثنى أوزون على عمرو بن لحي والذي قال فيه بلغ من الشرف ما لم يبلغه عربي قبله ولا بعده في الجاهلية .

وأنا لا ادري كيف تعرف على عمرو بن لحي ثم زكاه وأعطاه هذه المنزلة العالية، فهل كان معه في زمانه أم اعتمد بذلك على الروايات التاريخية، فكيف يقبل الروايات التاريخية في عمرو بن لحي ولا يقبل الروايات الحديثية، في تزكيه السيدة عائشة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص الذي صب جام غضبه وحقده عليه .

وفي مدحه لعمرو بن لحي طعن في كل من جاء بعده إلى ظهور الإسلام، أم انه يريد أن يعظم كل ما هو غير إسلامي من الديانات أو الأشخاص، ويذم كل ما هو إسلامي .

الخاتمة

- كشف البحث عن ظاهرة خطيرة وهي نقد النص الحديثيّ للوصول إلى التشكيك فيه وإبطال نسبته إلى قائله من قبل تيار متجاسر متابع للهوى ؛ يصف نفسه بالناقد العلمي ، وطالب لحق؛ وهو بعيد عن ذلك ، بل إمارات عدم إسلامه واضحة جلية .
- اهتم البحث بضوابط فهم الحديث الشريف مستفيدا من ما دوّنه أهل الفن من الأصوليين والمفسرين والشراح .
- التعامل مع النص الحديثيّ يتطلب فقها خاصا ، وأدبا مؤهلا في ضوء الأصول الذي وضعها العلماء الاثبات .
- علماء السنة و لحديث وضعوا علما تميزوا به هو علم الجرح والتعديل، وقبلوا الجرح فيه ، واظهروا ذلك ، فهم لا يتحرجون من إبراز العيوب إذا كانت في ميزان الحق للوصول إلى الحق ، أما حكاية ما يعيب لأجل التشهير أو الظهور ، فهذا مما لا يلتفتون إليه.
- كان علماء الحديث يتعقب بعضهم بعضا ؛ ويستدرك بعضهم على البعض الآخر، وانتقدوا احاديثا مدونه من جهة السند والمتن ، لان عملهم هذا دين ، وكل هذا إذا كان الناقد من أهل الديانة والأمانة ، أما إذا كان من الطاعنين أو المبتدعين أو المشككين ، فسنجد لكل قسم من هؤلاء ردا لائقا به .
- سرنا في بحثنا هذا متوخين الرد الإجمالي على استنتاجات مهمة لأوزون وكنها خطيرة أبانت عن حقيقته ، وتنادي على ديانته ، (ويكاد المريب أن يقول خذوني .
- نحونا في ردنا هذا منحا موجزا ، كي يكون أوقع في النفس ، ودافعا للقارئ الحصيف بأن يتتبع مثل هؤلاء ، بالرد المحكم من غير تطويل ، فخير الكلام ما قل ودل ، ولم يمل ، أما تتبع كل حيث أورده هذا الرجل وبيان صحته وشرحه ، فغير مناسب لما نحن فيه ، فغاية الرجل إبطالها، وليس هو مستشكل لمعانيها أو طالبا للحق كما يزعم .
- استنتاجات أوزون عن الأحاديث التي نقلها ، ما هي إلا عصارة فكره ، وما أراد هو أن يسطره وكل ذلك مصادم لفقه الحديث وشرحه عند علمائنا .

الهوامش

(١) سورة محمد الآية ٢٤.

(٢) سورة النساء الآية ٨٣.

(٣) سورة ص الآية ٢٩.

(٤) الشاطبي، الاعتصام ٢/ ٣٥.

(٥) سورة القصص الآية ٥٠.

(٦) الشاطبي، الاعتصام ص ١ ٣٢.

(٧) تفسير النصوص ص ١ / ٢ ٣.

(٨) د. محمد الكناني، جدل العقل والنقل في مناهج التفكيــر الإســلامي ص ٨٠ ،٨١، والغزالي، معارج القدس في مدارج معرفة النفس، دار الآفاق الجديد ، بيــروت ، ، ٩٧٨ ص ٥٧.

(٩) الغزالي ، إحياء علوم الدين ٤٣ و ٩٨.

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ٥٩.

(١١) الجامع لأحكام القرآن ٥٨.

(١٢) ينظر : أعلام الموقعين ٢٤ - ٥٦ .

(١٣) كيف تتعامل مع السنة النبوية ٥١.

(١٤) الإحكام لابن حزم ٥.

(١٥) المصدر نفسه ١٧.

(١٦) فتح الباري ٣ / ٩٠.

(١٧) سورة الفرقان الآية ٣.

(١٨) النكت والعيون ٦٤ ،٦٥.

(١٩) تفسير البيضاوي ١٤ ،١٥.

(٢٠) مفاتيح الغيب ١٤ ،١٥.

(٢١) ابن ماجه ، السنن ، حديث رقم ٤٨٦٢ كتاب باب الحذر من الناس ٦٦.

(٢٢) ضوابط في فهم النص ١٧.

(٢٣) فتح الباري ٥١.

(٤) أبو داود السنن حديث رقم (٣٦٤٤ كتاب العلم، باب رواية أهل الكتاب)، ٣/ ٣١٨.

(٥) البخاري الصحيح حديث رقم ٢٣٠٢ كتاب اللقط ، باب كيف تعرف لقطة أهل المدينة ٢/ ٨٥٧ .

(٦) مسند أحمد بن حنبل حديث رقم ١١١٧٤ مسند أبي سعيد الخدري ٢٠/ ٢١.

(٧) أوزون ١ - ٢ .

(٨) توجيه النظر إلى أصول الأثر ٩٣.

(٩) المصدر السابق ٩٣.

(١٠) سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٣، البداية والنهاية ٤ / ١٤٠.

(١١) أوزون ٣ .

(١٢) سورة النحل الآية ٤٤.

(١٣) أوزون ٦ ٧ .

(١٤) البخاري، الصحيح حديث رقم : ٤٥ كتاب العلم ، باب زيادة الإيمان ٥ .

(١٥) أوزون ٦ .

(١٦) المصدر السابق ٧ .

(١٧) سورة النساء الآية ١٣.

(١٨) لباب التأويل في معاني التنزيل ٣٠ .

(١٩) البخاري صحيح حديث رقم ٤١٠٦ كتاب التفسير باب حج ابي بكر ٥٨٦ .

(٢٠) البخاري صحيح حديث رقم ١٩٧٩ كتاب التفسير باب موكل الربا ٣٤ .

(٢١) أوزون ٣ ٤ .

(٢٢) أوزون ٢ - ٣ .

(٢٣) البخاري صحيح حديث رقم ٢٣٧٥ كتاب الرهن باب رهن السلاح ٨٨٧ .

(٢٤) البخاري صحيح حديث رقم ٢٨١٥ كتاب الجهاد باب نصرت بالرعب ١٠٨٧ .

(٢٥) أوزون ٤ .

(٢٦) البخاري صحيح حديث رقم ٣١٦٦ كتاب الانبياء باب نصرت بالرعب) ١٢١٩ .

(٢٧) أوزون ٥ .

(٤٨) أوزوز : ٦٠ .
(٤٩) أوزوز : ٧٠ .
(٥٠) أوزوز : ٨٠ .
(٥١) سورة المائدة الآية : ٩٠ .
(٥٢) سورة آل عمران الآية : ٥٠ .

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- الإحكام في أصول الأحكام / علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد (ت ٤٥٦ هـ)، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ.
- إحياء علوم الدين/ محمد بن محمد الغزالي، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٨ هـ .
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار / أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م ، تحقيق : سالم محمد عطا - محمد علي معوض .
- الاعتصام / أبو إسحاق الشاطبيّ (ت ٧٩٠ هـ) ، الدار الأثرية، عمان، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ ، تحقيق: مشهور بن حسن .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين/ ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن، دار ابن الجوزي، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ.
- البداية والنهاية/ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (ت ٧٧٤ هـ) ، مكتبة المعارف - بيروت .
- تفسير البيضاوي / القاضي ناصر الدين البيضاوي ، دار الفكر ، بيروت .
- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل/ علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (ت ٧٢٥ هـ) ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م .
- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي/ د محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤ ، ١٤١٣ هـ.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ٣٨٧ هـ ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر/ طاهر الجزائري الدمشقي د ٣٣٨ هـ ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ٤١٦ هـ/ ٩٩٥ ، ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .
- الجامع لأحكام القرآن/ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي د ٧١ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٤٢٧ هـ.
- الجامع الصحيح، البخاري/ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي ، دار ابن كثير ، بيروت ، ٠ ، ٤٠٧ هـ/ ٩٨٧ م تحقيق : د مصطفى ديب البغا.
- جناية البخاري/ زكريا أوزون ، دار رياض الريس ، ٠٠٤ هـ.
- سنن أبي داود/ سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الفكر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .
- سنن الدارقطني/ علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار المعرفة ، بيروت ، ٣٨٦ هـ/ ٩٦٦ ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني .
- سير أعلام النبلاء/ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله د ٤٨ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ، ٤١٣ هـ ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي .
- صحيح الإمام مسلم/ مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.
- ضوابط في فهم النص/ د.عبد الكريم حامدي ، منشورات وزارت الأوقاف بدولة قطر، كتاب الأمة العدد ٠٨ ، ، ٠٠٥م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي د ٥٢ هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، وتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة الرياض ، ودار المعرفة ، بيروت.
- يف نتعامل مع السنة/ يوسف القرضاوي .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل / أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني د ٤١ هـ ؛ مؤسسة قرطبة مصر .
- مفاتيح الغيب/ فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ٤٢١ هـ ٢٠٠٠م .
- الموافقات في أصول الفقه / إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ، المكتبة البخاري ، القاهرة ، تحقيق : عبد الله دراز .
- النكت والعيون ، تفسير الماوردي/ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري د ٥٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم .